

مِرَاةُ الْعُقُولِ

فِي شَرْحِ أَخْبَارِ آلِ الرَّسُولِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَامُ فَتِيحُ الْإِسْلَامِ أَبُو مُحَمَّدٍ بَاقِرُ الْمَجْلِسِ

ت. ١١١١

شَرَحَهُ الْبَاقِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ الْكَلْبِيَّةِ الْمَيُتَوَفَّى ١٣٦٨ هـ

الجزء الرابع

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة وزرارة جميعاً ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما قتل الحسين عليه السلام أرسل محمد ابن الحنفية إلى علي بن الحسين عليه السلام فخالاه فقال له : يا ابن أخي قد علمت أن

ما جرى في المجلس ولعلّ الأول أظهر ، والظاهر أن أم غانم هي حباة الوالبيّة التي مرّ ذكرها في الخبر المتقدم .

وروى الشيخ أمين الدين الطبرسي (ره) في كتاب إعلام الوري هذه الرواية من كتاب أحمد بن محمد بن عيّاش ثم قال بعد إتمام الرواية : وقال أبو هاشم الجعفري في ذلك :

له الله أصفى بالدليل وأخلصا	بدر الحصا مولى لنا يختم الحصا
كموسى وفلق البحر واليد والعصا	وأعطاء آيات الامامة كلّها
ومعجزة إلا الوصيين قمصا ^(١)	وما قمص الله النبيّين حجة
من الامر أن يتلو الدليل ويفحصا	فمن كان مرتاباً بذاك فقصره
	في أبيات .

قال أبو عبد الله بن عيّاش : هذه أم غانم صاحبة الحصاة غير تلك صاحبة الحصاة وهي أم الندي حباة بنت جعفر الوالبيّة الاسديّة ، وهي غير صاحبة الحصاة الاولى التي طبع فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام فأنّها أمّ سليم وكانت واردة الكتب فهنّ ثلاثة ولكل واحدة منهنّ خبر قد رويته ، ولم أطل الكتاب بذكره .

أقول : قد أو ردت خبر أمّ سليم في الكتاب الكبير أخرجه من كتاب مقتضب الاثر لابن أبي عيّاش وهو خبر طويل مشتمل على معجزات غريبة .

الحديث الخامس : صحيح ، وسنده الآتي حسن كالصحيح .

وقال الجوهري : إذا خرج نخلتان وثلاث من أصل واحد فكلّ منهنّ صنو .

(١) قمصه : ألبسه القميص ، ويقال على الاستعارة : تقصص الولاية والامارة .

رسول الله ﷺ دفع الوصية والإمامة من بعده إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ثم إلى الحسن عليه السلام ، ثم إلى الحسين عليه السلام وقد قتل أبوك رضي الله عنه وصلي على روحه ولم يوص ، وأنا عمك وصنو أبيك ولادتي من عليّ عليه السلام في سنتي وقديمي أحق بهامتك في حدانتك ، فلا تنازعني في الوصية والإمامة ولا تحاجني ، فقال له عليّ بن الحسين عليه السلام : يا عم اتق الله ولا تدع ما ليس لك بحق إنني أعظك أن تكون من الجاهلين ، إن أبي ياعم صلوات الله عليه أوصى إليّ قبل أن يتوجه إلى العراق وعهد إليّ في ذلك قبل أن يستشهد بساعة ، وهذا سلاح رسول الله ﷺ عندي ، فلا تتعرض لهذا ، فإنني أخاف عليك نقص العمر وتشتت الحال ، إن الله عز وجل جعل الوصية والإمامة في عقب الحسين عليه السلام فإذا أردت أن تعلم ذلك فانطلق بنا إلى الحجر الأسود حتى نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك . قال أبو جعفر عليه السلام : وكان الكلام بينهما بمكة ، فانطلقا حتى أتيا الحجر الأسود ، فقال عليّ بن الحسين لمحمد بن الحنفية : ابدأ أنت فابتهل إلى الله عز وجل وسله أن ينطق لك الحجر ثم سل ، فابتهل محمد في الدعاء وسأل الله ثم

وفي الحديث : عمّ الرجل صنو أبيه ، وفي القاموس : الصنوب الكسر الأخ الشفيق والابن والعم « في سنتي » أي أنا في سنتي كما في الاحتجاج وغيره « وقديمي » أي سابقتي وما صدر عني من الجهاد في وقعة جمل وصفين ونحوهما ، وفي بعض النسخ : وقدمتي أي في القرابة أو تقدم أيتامي وعمرى ، وكذا في الاحتجاج وغيره « أحق بها » أي بالامامة والخلافة .

« أوصى إليّ » هذا رد لما ذكره من شهادة النفي المردود عند جميع الأمة أنه

لم يوص .

« وهذا سلاح رسول الله » استدلال بما كان مقرراً معلوماً عند أهل البيت عليه السلام

أن السلاح من علامات الامامة « وتشتت الحال » أي تفريقها وعدم إنتظامها ، والابتهاال التضرع والمبالغة في الدعاء ، وسيأتي أن الحجر كان ملكاً أودعه الله ميثاق الخلائق .

دعا الحجر فلم يجبه ، فقال عليّ بن الحسين عليه السلام : يا عمّ لو كنت وصيّاً وإماماً لأجابه ، قال له محمد : فادع الله أنت يا ابن أخي وسله ، فدعا الله عليّ بن الحسين عليه السلام بما أراد ثم قال : أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء وميثاق الأوصياء وميثاق الناس أجمعين لما أخبرتنا من الوصيّ و الامام بعد الحسين بن عليّ عليه السلام ؟ قال : فتحرّك الحجر حتّى كاد أن يزول عن موضعه ، ثمّ أنطقه الله عزّ وجلّ بلسان عربيّ مبين ، فقال : اللهمّ إنّ الوصيّة والامامة بعد الحسين بن عليّ عليه السلام إليّ عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب وابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله قال : فانصرف محمد بن عليّ وهو يتوكّل عليّ بن الحسين عليه السلام .

عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن

« لما » إيجابية بمعنى إلّا ، و« مبين » إسم فاعل من الإبانة بمعنى الاظهار ورفع الاشتباه « وهو يتوكّل » أي يقرّ بامامته .

واعلم أنّ الأخبار في حال محمد بن الحنفية مختلفة ، فمنها ما يؤلّ على جلالة قدره كما هو المشهور عند الامامية ، ومنها ما يدلّ على صدور بعض الزلاّت منه وهذا الخبر منها ، فإنّ إدعاء الامامة بغير حقّ كفر ، لا سيّما مع العلم بالامام ، فانه ظاهر أنّه كان قد سمع مراراً من أبيه وأخويه عليهم السلام النصّ على الاتنا عشر عليهم السلام وقد مرّ أنّه كان حاضراً عند وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام وقد نصّ عليّ بن الحسين عليه السلام بمحضره ، وقد يؤولّ هذا بأنّ هذا الدّعى كان عليّ سبيل المصلحة لئلاّ تنخدع ضعفة الشيعة بأنّه أكبر وأقرب وأولى بالامامة ، وتأخّره عن الحسين صلوات الله عليه أيضاً ممّا يطعن به فيه ، ويحتمل أن يكون رخصه عليه السلام لبعض المصالح ، وأمّا إدعاء المختار وأصحابه من الكيسانية إمامته ومهدويّته وغيبته فالظاهر أنّها كانت بغير رضاه بل بغير خبره وإطلاعه ، وبالجملّة حسن القول فيهم أو ترك التعرّض لهم أحسن من القدح فيهم والله يعلم .

وروى الطبرسي وابن شهر آشوب عن المبرّد في الكامل قال : قال أبو خالد